هيئة الإستثمار والمناطق الحرة

أثناء حياة الشركات وبخاصة شركات الأموال تظهر الأهمية القصوي للتعامل مع الهيئة العامة للإستثمار وهيئة سوق المال وهيئة الرقابة المالية والتعامل مع مصر المقاصة والإيداع المركزي فهي جهات ادارية لا غني عنها في التعامل لإرتباطها بالشركات أثناء ممارسة أي شركة لأنشطتها فهذه الهيئات هي المنوط بها عمل الآتي

- ١ إعداد محاضر مجالس الإدارة واعتمادها من الجهات المختصة
- ٢ إعداد محاضر الجمعيات العامة العادية والغير عادية واعتمادها من الجهات المختصة
- ٣ تنفيذ ومتابعة كافة الإجراءات بالشهر العقاري و السجل التجارى والغرفة التجارية وهيئة الرقابة على الصادرات والواردات بعد التأسيس أو التعديل وكذلك قيد الشركات بإتحاد الصناعات المصرية
- ٤ إنهاء جميع التراخيص اللازمة للشركة من الجهات المختصة
- ٥ الإقامات وإنهائها للمستثمرين الأجانب والخبراء والعمالة الأجنبية
- ٦ عرض الفرص الإستثمارية المتاحة داخل القط المصري
- ٧ توثيق كافة التعديلات التي تطرأ علي الأنظمة الرئيسية للشركات

ونظراً لأهمية الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة من منطلق رؤيتنا أن الأهتمام بعملائنا فى جميع القطاعات أمر ضروري ولعل الهيئة العامة للإستثمارمن أهم هذه القطاعات و حرصاً من مكتبنا كي يتجنيب عميل المكتب مخاطر التغيرات الفجائية فى القوانين المنظمة حيث أن المستثمر قد يقضى فترة زمنية طويلة لدراسة الأسواق من الناحية الاستثمارية قبل اتخاذ قراره بدخولها لذلك كان للمكتب دور آخر في تقديم الإستشارات والدراسات المالية وعمل دراسة الجدوى له حتى يتجنب معظم المخاطر التي كان سوف يواجهها حيث يقدم مكتب خدمات أخرى مثل التعامل مع شركات التأجير التمويلي و الشهر العقاري والهيئة العامة للتنمية الصناعية والنقابات المهنية والجمارك والسجل الصناعي و شركة مصر للمقاصة والإيداع المركزي والبورصة المصرية و اتحاد الصناعات المصرية والمجلس الأعلى للإعلام والإدارة العامة للمصنفات الفنية وسجل الموردين والوكلاء التجاريين والتعامل مع الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات والإتحاد المصري لمقاولي التشييد والبناء والهيئة العامة للتنمية الصناعية